الرؤية الجديدة للأمن القومي العربي:
أبعاد متجددة في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية المعاصرة

(مداخلة في احتفالية الذكرى 6 لتأسيس المعهد)

خالد الحديدي: كاتب وصحفي وناقد ثقافي- عضو في المعهد العالمي للتجديد العربي

يشهد العالم في العقدين الأخيرين تحولات إقليمية ودولية غير مسبوقة، أثرت بشكل مباشر على أمن المنطقة العربية ومستقبلها السياسي والتنموي. فالأنظمة الإقليمية القديمة تُعاد تشكيلها عبر عوامل عدة، منها النزاعات المسلحة، التغيرات في موازين القوى العالمية، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن التحديات البيئية والتكنولوجية الحديثة. في هذا السياق، يطرح المعهد العالمي للتجديد العربي سؤالاً محورياً: كيف يمكن صياغة رؤية جديدة للأمن القومي العربي تضمن حماية الأمة وتعزيز مكانتها كفاعل فاعل في خريطة الأمن الإقليمي والدولي؟

هذه الورقة تسعى إلى تقديم تحليل عميق وموسّع حول أبعاد هذه الرؤية، مع تسليط الضوء على التحديات الراهنة، المقومات الأساسية لرؤية متجددة، ودور العرب في التخطيط التنموي كركيزة أساسية للأمن القومي.

أولاً: إعادة تعريف الأمن القومي العربي في السياق المعاصر

الأمن القومي لم يعد محصوراً في الدفاع العسكري وحماية الحدود، بل تحول إلى مفهوم شامل يتداخل فيه الأمن الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، والبيئي. هذه الدمجية للأبعاد تتطلب قراءة أركيولوجية تعيد بناء المفاهيم المتراكمة وتنقيحها وفق معطيات الواقع العربي الراهن. فالأمن القومي العربي يستوجب مقاربة متكاملة تدمج التحديات الداخلية والخارجية ضمن سياق واحد، بعيداً عن تقطيعات جغرافية وسياسية ضيقة، وهو ما يتطلب:

الأمن السياسي: تعزيز المؤسسات الوطنية والديمقراطية، وحماية الحقوق المدنية، مع تطوير آليات تضمن حكم رشيداً وقضاء مستقلاً.

الأمن الاقتصادي: التركيز على استقلال اقتصادي وتنمية مستدامة عبر تنويع مصادر الدخل، ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على مصادر خارجية.

الأمن الاجتماعي والثقافي: حماية الهوية الثقافية وتعزيز الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى مكافحة التطرف والفقر والبطالة، التي تهدد الاستقرار.

الأمن البيئي: مواجهة تحديات التغير المناخي والأزمات المائية والغذائية التي تهدد استدامة الحياة في المنطقة.

ثانياً: التحديات الإقليمية والعالمية وأثرها على الأمن القومي العربي

تتجلى التحديات في محاور متعددة ومتداخلة، بعضها مرتبط بالداخل العربي، وبعضها الآخر يُفترض من قوى إقليمية وعالمية:

الصراعات الإقليمية وتداعياتها: النزاعات في سوريا، ليبيا، اليمن، فلسطين، والتوترات بين القوى الإقليمية الكبرى تُكرس حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن.

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية: الفقر والبطالة المرتفعة، هشاشة البنى التحتية، وعدم توازن التنمية بين الدول العربية، تضعف القدرة على مواجهة الأزمات.

التدخلات الخارجية: تأثير القوى الكبرى في الشؤون العربية يعيد تشكيل موازين القوة ويزيد من هشاشة الأمن.

التحديات التقنية والفضاء السيبراني: الأمان الرقمي والتجسس الإلكتروني يشكلان بعداً جديداً يجب التعامل معه بجدية.

التغيرات المناخية: ندرة المياه، التصحر، والتلوث البيئي تمثل تهديداً وجودياً مباشرًا، وتأثيرها يتخطى الحدود السياسية.

ثالثاً: مكانة العرب في التخطيط التنموي كعنصر فاعل في الأمن القومي

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي العمود الفقري للأمن القومي الحديث. فغياب التنمية يشكل بيئة خصبة للصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية. لذلك، لا بد من:

تعزيز التكامل الاقتصادي العربي: عبر إلغاء الحواجز التجارية، تنسيق السياسات الاقتصادية، وتطوير مشاريع بنى تحتية مشتركة.

التركيز على بناء الإنسان العربي: الاستثمار في التعليم، البحث العلمي، والصحة، لبناء قوى عاملة قادرة على المنافسة والابتكار.

تمكين الشباب والمرأة: لأنهما يشكلان القوة الدافعة لأي نهضة تنموية حقيقية.

تطوير الصناعات الوطنية: لتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات الحيوية.

رابعاً: صياغة رؤية فكرية علمية للأمن القومي العربي

تستند الرؤية الجديدة على مبادئ استراتيجية:

التكامل السياسي والمؤسسي: بناء مؤسسات عربية مشتركة، تعزيز التعاون بين الدول، وتوحيد السياسات الأمنية.

الاعتماد على الذات: تطوير القدرات الذاتية في مجالات الاقتصاد، التكنولوجيا، والسياسة الخارجية.

حماية الهوية الثقافية: مواجهة الهويات المتشرذمة عبر تعزيز الثقافة العربية المشتركة، والوعي التاريخي.

الاستدامة البيئية: وضع سياسات فعالة لمواجهة التغير المناخي، وإدارة الموارد الطبيعية.

المرونة والاستجابة السريعة: تطوير آليات استباقية للتعامل مع الأزمات المستقبلية.

خاتمة وتوصيات:

يُعد بناء رؤية جديدة للأمن القومي العربي ضرورة حتمية لمواكبة التحولات المعقدة التي تمر بها الأمة. فالتحديات المتعددة تتطلب مقاربة شمولية تتكامل فيها السياسة، الاقتصاد، الثقافة، والبيئة. وفي هذا الإطار، ينبغي على الدول العربية والمجتمع المدني والمفكرين:

العمل على بناء منصة عربية للتعاون الأمني والتنمية المستدامة.

تشجيع البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية التي تعزز فهم الأمن القومي المعاصر.

إيلاء أهمية خاصة لتطوير التعليم والابتكار كدعائم للتنمية.

تعزيز الهوية الثقافية العربية لمواجهة التحديات الفكرية والسياسية.

صياغة استراتيجيات بيئية وطنية وإقليمية تضمن استدامة الموارد.

بهذه الرؤية المتكاملة، يمكن للأمة العربية أن ترسم طريقها نحو استعادة مكانتها، وتثبيت الأمن الوطني والقومي، وتعزيز دورها في الساحة الدولية بفعالية ومصداقية.